

# السياسة الصينية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي: الثوابت والمتغيرات

علاء عبد الحفيظ محمد(\*)

أستاذ مساعد، وقائم بعمل رئيس قسم العلوم السياسية  
والإدارة العامة بكلية التجارة في جامعة أسيوط - مصر.

## مقدمة

مرت الصين بمرحلة طويلة من الانكفاء على الذات لم تكن تتخذ فيها مواقف قوية وواضحة إزاء الصراع العربي - الإسرائيلي وغيره من قضايا الشرق الأوسط، وذلك لرغبتها في عدم إغضاب الولايات المتحدة ذات العلاقات الأقوى مع بلدان المنطقة، بالإضافة إلى إعطائها الأولوية لعلاقاتها الاقتصادية مع بلدان المنطقة على غيرها من العلاقات. وقد بدأ الخروج من هذه المرحلة قبل نحو عقدين في إطار دور خارجي نشط اعتبره البعض مشروع قوة عالمية، وليس مجرد صعود لقوة آسيوية كبرى ذات نطاق إقليمي محدد؛ وقد أثار الدور الصيني المتصاعد تساؤلات وأفكاراً متعارضة بشأن تأثيراته المحتملة في العلاقات الأمريكية - الصينية<sup>(١)</sup>.

وتتمثل الإشكالية البحثية بأن السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط معقدة ومتداخلة، بل تبدو متناقضة أيضاً؛ فالصين تقيم علاقات مع إسرائيل وتدعم الشعب الفلسطيني، وتقيم علاقات قوية مع إيران وفي الوقت نفسه علاقات قوية مع السعودية، وهذا يفتح المجال لعدد من السيناريوهات والاحتمالات لمسارات العلاقات وتوازنها.

ومن ثم تبرز فرضية أساسية، وهي أن السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط تمر بمرحلة من التحول الجيوسياسي والاستراتيجي، ووضع قواعد جديدة في تعاملها مع القوى الكبرى التي لها مصالح في المنطقة، ما يُعد تطوراً مفصلياً ومتغيراً رئيسياً في تحديد مستقبل المنطقة وتوازنات القوى فيها، وربما في التمهيد لقيام نظام عالمي جديد ثنائي أو متعدد القطبية.

alaa1969\_958@yahoo.com.

(\*) البريد الإلكتروني:

(١) حسن أبو طالب، «منظورات ثلاثة لتحليل السياسة الخارجية الصينية»، في: إيفان ميديروس، جين ليانج ودان بلومينثال، السياسة الصينية في الشرق الأوسط، ترجمات؛ ٢١٠ (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ٢٠٠٥)، ص ٥٥ - ٥٦.

تستخدم الدراسة مقارنة المصلحة الوطنية لتوضيح الاستراتيجية التي اتبعتها الصين لتأمين مصالحها الوطنية في منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة في أعقاب التطورات السياسية التي شهدتها المنطقة.

## أولاً: ثوابت السياسة الخارجية الصينية في منطقة الشرق الأوسط

تتمثل أهم الثوابت أو المحددات للسياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط بما يلي:

١ - سعي الصين لحماية مصالحها الاقتصادية مع بلدان المنطقة، وخصوصاً في ما يتعلق بوارداتها من النفط؛ فعلى الرغم من تعزيز الصين لإنتاجها المحلي، إلا أن واردات النفط تمثل، كما يشير باحثون صينيون، ٦٠ بالمئة من حاجات الطاقة الصينية<sup>(٢)</sup>؛ وهكذا أصبحت حاجة الصين المتزايدة إلى النفط ومن ثم الاهتمام بأمن الطاقة ركيزة أساسية من ركائز السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة<sup>(٣)</sup>.

٢ - عدم رغبة الصين في حدوث تصادم بين سياساتها وسياسات الولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط، أخذاً في الاعتبار العلاقات الوطيدة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، بالإضافة إلى عدم رغبة الصين في حدوث تأثيرات سلبية في العلاقات التجارية المتنامية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

٣ - تنامي العلاقات الصينية مع إسرائيل بدرجة تمنعها من انتقادها أو التصويت ضدها في الأمم المتحدة.

٤ - النظرة الخاصة للصين إلى الشرق الأوسط، التي تأتي في إطار سياستها العامة الداعية إلى بناء بيئة استقرار وسلام دولية، لأن قضايا الصراع العربي-الإسرائيلي معقدة جداً، والميل الصيني إلى بناء تعاون اقتصادي مع البلدان العربية أكثر من ميلها إلى بناء تعاون سياسي.

٥ - تبني الصين رؤية خاصة لحل مشاكل الشرق الأوسط تقوم على ما يلي: اعتماد التعاون الإقليمي كأساس للسياسة الأمنية؛ وعدم الرغبة في التورط عسكرياً؛ والقناعة بأن التعاون الثنائي والمتعدد وبناء التنمية الاقتصادية سوف يحد من الأزمات في المنطقة ويعالج مشكلة الإرهاب؛ والتزام اعتماد القنوات الدبلوماسية في تطبيق سياساتها في الشرق الأوسط؛ وتشجيع اتجاهات حوار الحضارات الثنائية والمتعددة<sup>(٤)</sup>.

(٢) جين ليانج تسينج، «الطاقة أولاً: الصين والشرق الأوسط»، في: المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٣) محمد بن هويدن، «محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٣ (شتاء ٢٠٠٧).

(٤) جواد الحمد، «اتجاهات ومحددات تطوير العلاقات الصينية-العربية، ٢٠٠٥-٢٠١٠: بكين، ١٢-١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (منتدى التعاون العربي-الصيني)»، مركز دراسات الشرق الأوسط <<http://www.mesc.com.jo/ourvision/2005/6.html>>. (عمان) (٢٠٠٥).

٦- العلاقات القوية بين الصين وإيران، وهي علاقات لها جذور تاريخية، وقيم البلدان شراكة وتعاوناً في مجالات: السلاح والطاقة والتجارة والتعاون السياسي والعلاقات الثقافية.

## ثانياً: مظاهر اهتمام السياسة الخارجية الصينية بمنطقة الشرق الأوسط

إن الثوابت السابق الإشارة إليها أثرت في السياسة الخارجية الصينية بمنطقة الشرق الأوسط، فقد اتبعت الصين سياسة براغماتية «نفعية» في تعاملها مع النظم السياسية الموجودة في المنطقة وفقاً لمصالحها، حيث كانت تقف مع النظم الحاكمة أياً كانت طبيعتها طالما أنها في السلطة، ثم تتخلى عنها وتنتقل إلى تأييد المعارضة عندما تنجح المعارضة في الوصول إلى السلطة، وهو ما حدث مع الثورة الإيرانية. وقد اتسع دور الصين في المنطقة خلال العقدين الأخيرين، وتزامن ذلك مع تحول في السياسات الصينية الداخلية والخارجية منذ منتصف التسعينيات.

ففي الداخل، لم تبدأ الصين إصلاحاتها الاقتصادية ببيع القطاع العام، وإنما بإنشاء المناطق الصناعية الخاصة التي جذبت إلى أسواقها استثمارات أجنبية ضخمة، ولم تتبع أنماط التنمية الغربية. كما تصدت للفساد، وكرر المسؤولون الصينيون التأكيد أن الصين دولة نامية بينما أصبحت تحتل المرتبة الثالثة في اقتصاد العالم<sup>(٥)</sup>.

ويتضح مدى النجاح الذي حققته الإصلاحات

الاقتصادية في الصين من أن نصيب الصين من إجمالي الناتج العالمي كان في عام ١٩٨٠ يُقدر بنحو ٢ بالمائة، ثم صعد إلى ٦، ٧ بالمائة في عام ٢٠٠١، ومن المتوقع أن يشكل ٩، ١٦ بالمائة من إجمالي الناتج العالمي بحلول عام ٢٠١٥<sup>(٦)</sup>. كما وصل إجمالي الصادرات والواردات الصينية في عام ٢٠١٢ إلى ٨٧، ٣ تريليون دولار، وهو ما تجاوز إجمالي الصادرات والواردات الأمريكية، الذي وصل إلى ٨٢، ٣ تريليون دولار في العام ذاته<sup>(٧)</sup>.

أما في ما يتعلق بالعلاقات الخارجية، فقد باتت الصين على أعتاب مرحلة جديدة من التحول الجيوسياسي والاستراتيجي، ووضع قواعد جديدة في تعاملها مع القوى الكبرى وإبراز

(٥) انظر مداخلة علي الدين هلال في: «ندوة الصين والعرب في ٦٠ عاماً»، شبكة الصين، <[http://arabic.china.org.cn/china-arab/txt/2009-10/26/content\\_18769911\\_2.htm](http://arabic.china.org.cn/china-arab/txt/2009-10/26/content_18769911_2.htm)>.

(٦) كارن أبو الخير، «آسيا وملاح نظام عالمي جديد»، السياسة الدولية، السنة ٤٧، العدد ١٨٣ (كانون الثاني/يناير ٢٠١١)، ص ٤٤.

Ilan Evyatar, «China's Power Plays in the Middle East», *The Jerusalem Post*, 15/2/2013, <<http://www.jpost.com/magazine/features/chinas-power-plays-in-the-middle-east>>.

حضورها على المسرح الإقليمي والدولي، في الوقت الذي تراجعت فيه أهمية البعد الأيديولوجي أمام مقتضيات المصلحة الوطنية<sup>(٨)</sup>. ويتضمن المفهوم الصيني للمصلحة الوطنية مصالح أساسية كالأرض والأمن والسيادة المطلقة كأساس للعلاقات الدولية<sup>(٩)</sup>.

وفي إطار حساباتها الجديدة للمصلحة الوطنية، سعت إلى تأكيد مكانتها في علاقاتها بالقوى الإقليمية والدولية<sup>(١٠)</sup>، حيث قامت بتعميق علاقاتها الثنائية مع دول عديدة، وانضمت إلى اتفاقات تجارية وأمنية متعددة، وكان لها إسهام مهم في قضايا الأمن العالمي، وأصبحت عملية صنع قرار السياسة الخارجية تتسم بقدر أقل من الشخصية وقدر أكبر من المؤسسية، وأصبحت مؤسسة السياسة الخارجية الصينية ترى بلادها قوة كبرى متنامية لها مصالح ومسؤوليات متنوعة، وليست دولة نامية مجنياً عليها كما كانت الحال في حقبة ماوتسي تونغ ودينغ هيسياو بنغ<sup>(١١)</sup>.

وعلى الرغم من استمرار تركيز السياسة الخارجية الصينية على العلاقات بالمحيط الإقليمي<sup>(١٢)</sup>، فقد بدأ الاهتمام الصيني بمناطق أخرى يتزايد، ولا سيما منطقة الشرق الأوسط، والتي شمل الاهتمام بها المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، كما سيتضح في ما يلي:

## ١ - اقتصادياً

تطور الدور الاقتصادي للصين في المنطقة لناعية الاتفاقيات الثنائية والعقود والتبادلات التجارية، ولا تزال السعودية أكبر شريك تجاري لها في منطقة الشرق الأوسط، مع بلوغ حجم التجارة بين البلدين ٧٣,٢٧ مليار دولار في عام ٢٠١٢، بارتفاع ١٣,٩ بالمئة على أساس سنوي<sup>(١٣)</sup>.

وتُعد الإمارات الشريك التجاري الثاني للصين في منطقة الشرق الأوسط، حيث تضاعفت التجارة غير النفطية معها خلال السنوات العشر الماضية لسته أضعاف لتصل إلى ١٧٧ مليار دولار خلال تلك الفترة، وبلغ إجمالي حجم التجارة بما فيها التجارة النفطية ٤٠ مليار دولار في عام ٢٠١٢. ومن المتوقع أن يصل حجم التبادل التجاري بينهما إلى ٦٠ مليار دولار عام

(٨) عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، دراسات استراتيجية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٠)، ص ١٦.  
(٩) المصدر نفسه.

Robert Benewick and Paul Wingrove, *China in the 1990s* (London: MacMillan Press, 1995), (١٠) p. 28.

(١١) إيفان ميديروس وم. تايلور فرافيل، «دبلوماسية الصين الجديدة»: في: ميديروس، لينج وبلومينثال، *السياسة الصينية في الشرق الأوسط*، ص ٦.

(١٢) حول علاقات الصين بمحيطها الإقليمي، انظر: «الصين في محيطها الإقليمي... تكامل اقتصادي وتنافس استراتيجي»، *السياسة الدولية*، السنة ٤٧، العدد ١٨٣ (كانون الثاني/يناير ٢٠١١).

(١٣) «الصين تسعى لزيادة تبادله التجاري مع العراق إلى ٢٠ مليار دولار خلال عام ٢٠١٣»، المدى برس <<http://www.almadapress.com/ar/newsdetails.aspx?newsid=17490>>. (٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣).

٢٠١٦<sup>(١٤)</sup>. وتشمل العلاقات الثنائية بين البلدين التكنولوجيا والطاقة والغاز والسلع الاستهلاكية والخدمات وصناعة السيارات والمنسوجات، كما أنشأت الشركات الصينية مشروعات ضخمة في الإمارات.

وقفز حجم التجارة بين الصين وبلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١٢، إلى ١٥٥,٠٣ مليار دولار، بزيادة ٩,١٥ بالمئة على أساس سنوي، محتلاً نحو ٧٠ بالمئة من إجمالي حجم التجارة مع البلدان العربية. وتشمل مجالات التبادل التجاري البتروكيميايات والصناعات الخفيفة والآلات وتجميع السيارات. وفي الوقت نفسه، حقق التعاون بين الجانبين نتائج إيجابية في مجال الخدمات المالية والسياحة والطيران وغيرها<sup>(١٥)</sup>.

كما بلغ حجم التبادل التجاري مع العراق ١٧ ملياراً و ٥٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٢، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٢٠ مليار دولار في العام ٢٠١٣ الحالي<sup>(١٦)</sup>.

سجلت التبادلات الاقتصادية والتجارية بين الصين والبلدان العربية زيادة بنسبة ٥,١٣ بالمئة خلال العام الماضي لتصل إلى ٤,٢٢٢ مليار دولار أمريكي، ما جعل البلدان العربية سادس أكبر شريك تجاري حيث تم تحسين آلية التعاون الاقتصادي والتجاري من خلال توقيع ٢١ اتفاقاً بين الصين و٢١ دولة عربية في مجالات الاقتصاد والتجارة والتعاون الفني حتى الآن<sup>(١٧)</sup>.

أما في ما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الصينية - الإسرائيلية، فتبدي الصين اهتماماً كبيراً بالتعاون التكنولوجي المتقدم مع إسرائيل، حيث تستورد من إسرائيل التكنولوجيا العالية التقنية لقطاع الزراعة والهندسة والمعدات العسكرية والخدمات، بما في ذلك تدريب قوات الأمن الصينية وشراء طائرات بلا طيار. وتسعى إسرائيل لخلق شراكة بين القدرة الابتكارية الإسرائيلية والقدرة التحويلية في الصين. ويُقدّر حجم التجارة بين البلدين بـ ١٠ مليارات دولار سنوياً<sup>(١٨)</sup>.

## ٢ - سياسياً

عززت الصين تعاونها مع التجمعات الإقليمية، ولا سيما من خلال اللقاءات السنوية مع الجامعة العربية من خلال إنشاء منتدى التعاون الصيني - العربي عام ٢٠٠٤ على مستوى وزراء الخارجية، وكذلك الوثيقة الإطارية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين الصين

(١٤) «بحضور ملكي البحرين والأردن وحشد من المسؤولين بالجانبين: الإمارات تشارك في مؤتمر الصين والدول العربية ٢٠١٣»، الاتحاد، ١٦/٩/٢٠١٣، <<http://www.alittihad.ae/details.php?id=86677&y=2013&article=full>>.

(١٥) <<http://www.alyaum.com/news/art/72894.html>>.

(١٦) «الصين تسعى لزيادة تبادلها التجاري مع العراق إلى ٢٠ مليار دولار خلال عام ٢٠١٣».

(١٧) موقع مصر العربية الإلكتروني، <<http://masralarabia.com/>>.

(١٨) Muhamad S. Olimat, *China and the Middle East from Silk Road to Arab Spring* (London: Routledge, 2013).

وبلدان الخليج العربية<sup>(١٩)</sup>. ولم تكتفِ الصين بعلاقات مميزة مع الدول الصديقة تقليدياً كإيران والجزائر، وإنما عملت على تحسين علاقاتها مع مختلف القوى الإقليمية كمصر والسعودية وتركيا، فوُقت معها جميعاً اتفاقيات شراكة وتعاون استراتيجي سنة ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ على التوالي<sup>(٢٠)</sup>.

### ٣ - عسكرياً

تُعد مبيعات الأسلحة الصينية لبلدان المنطقة الأقل مقارنة بالولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا، كما أن الوجود العسكري والأمني الصيني فيها يكاد يكون معدوماً؛ لكن بدا واضحاً في الآونة الأخيرة أن الصين تعمل جاهدة لتعزيز التعاون العسكري والتواجد الأمني لها في المنطقة، بما يتناسب مع صعودها العالمي ونفوذها الاقتصادي، إذ قامت بتمويل بناء قاعدة بحرية في ميناء غوادر الباكستاني المطل على بحر العرب والقريب من مدخل الخليج العربي ومضيق هرمز لاستخدامه في مراقبة وتأمين الملاحة وبخاصة الواردات النفطية.

**باتت الصين على أعتاب مرحلة جديدة من التحول الجيوسياسي والاستراتيجي، ووضع قواعد جديدة في تعاملها مع القوى الكبرى وإبراز حضورها على المسرح الإقليمي والدولي.**

وقد جاء إعلان الصين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ عزمها إقامة قاعدة بحرية في خليج عدن لحماية سفنها من القرصنة الصومالية ليشكل جرس إنذار للقوى الغربية. وكانت قد أرسلت عدة مدمرات حربية إلى الخليج في أكبر وجود بحري صيني في المنطقة. وقد أتى الإعلان في سياق جهد لتطوير القوة البحرية الصينية بما يمكنها لأول مرة في تاريخها من نشر أسطولها في المحيطات البعيدة بشكل يمكن معه حماية خطوط النفط المستورد من أفريقيا ومنطقة الخليج العربي<sup>(٢١)</sup>.

وفي أواخر عام ٢٠١٠، أعلنت الصين عن إرسالها موفدين عسكريين لزيادة التعاون العسكري ومبيعات الأسلحة لكل من الأردن وسورية والإمارات، وبخاصة بعد نجاح بعثات مماثلة إلى كل من تونس وقطر والكويت وعمان، كما قامت بزيادة التعاون العسكري مع مصر والسعودية<sup>(٢٢)</sup>.

(١٩) محمد نعمان جلال، «الركائز الاستراتيجية لسياسة الصين الخارجية»، مركز الجزيرة للدراسات، <<http://studies.aljazeera.net>>.

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) محمد السيد سليم، «واقع ومستقبل التحالفات في آسيا»، السياسة الدولية، السنة ٤٧، العدد ١٨٣ (كانون الثاني/يناير ٢٠١١)، ص ٥٢.

(٢٢) حسين إسماعيل، «مستقبل العلاقات الصينية - العربية». <<http://chinatoday.maktoobblog.com>>.

## ثالثاً: خلفية تاريخية للسياسة الخارجية الصينية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي

على الرغم من العلاقات التاريخية بين الصين وبلدان منطقة الشرق الأوسط، إلا أن الأخيرة لم تكن يوماً ما محور اهتمام في الاستراتيجية الصينية كما هي عليه اليوم، كما أن بلدان المنطقة من جانبها لم تنظر في ما مضى إلى الصين كلاعب دولي يمكن الاعتماد عليه؛ فقد ظل الدور الصيني محدوداً وهامشياً يقتصر على التبادلات التجارية والثقافية، ولم تسع الصين لوجود فعلي أو لإقامة مناطق نفوذ لها في المنطقة أسوة بالقوى الدولية الأخرى<sup>(٢٣)</sup>.

وبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩، ظل اهتمام الصين بالمنطقة منصباً على البحث عن شرعيتها وتوسيع دائرة الاعتراف الدبلوماسي بها في منطقة كانت معظم دولها تعترف بتايوان؛ لهذا ركزت الدبلوماسية الصينية في بداياتها على محاولة الدخول إلى المنطقة من بوابة الوقوف إلى جانب حركات التحرر الوطني، والسعي للحيلولة دون خضوع المنطقة لهيمنة شاملة من قبل القوى الخارجية. وظلت الصين متمسكة بشعار أن مشاكل الشرق الأوسط يجب أن تُحل عن طريق شعوب المنطقة وبعيداً من أي تدخلات خارجية<sup>(٢٤)</sup>.

وقد احتل العامل الأيديولوجي الموقع الرئيسي في تكييف السياسة الخارجية الصينية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي. فهذه السياسة لم تتبلور، إلا منذ انعقاد مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥، حتى قيام الثورة الثقافية عام ١٩٦٥؛ فطبقاً للأيديولوجية الصينية في هذه الفترة، فإن آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية هي «ريف العالم»، بينما البلاد المتقدمة في الغرب الرأسمالي هي «المدن».

وكما نجحت الثورة الصينية بحصار الريف الصيني الثائر لمدنه، الواقعة في قبضة القوى الاستعمارية الأجنبية والرجعية المحلية، من طريق الحرب الثورية المسلحة، فإن الطريق الوحيد لنجاح ثورات شعوب العالم الثالث إنما يكون بمحاصرة ريف العالم لمدنه، أي حصار البلدان الرأسمالية في الغرب بواسطة الثورات المسلحة في القارات الثلاث. لذلك أيدت الصين الكفاح الفلسطيني المسلح، على أساس أنه جزء من حركة الثورة العالمية، الهادفة إلى إضعاف الاستعمار العالمي، الذي تتزعمه الولايات المتحدة. وعلى أساس أن الحرب الثورية في فلسطين هي نموذج للمفهوم الصيني عن محاصرة «الريف الثوري الفلسطيني» لمدن العالم «إسرائيل»<sup>(٢٥)</sup>.

---

(٢٣) لمراجعة أهم الأدبيات التي تناولت السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط، انظر: Sam Shester, *China's Relations with the Middle East: A Bibliography, 1950-2012* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University, School of Advanced International Studies (SAIS), 2013), <<http://www.mei.edu/content/china%e2%80%99s-relations-middle-east-bibliography-1950-2012>>.

(٢٤) عزت شحور، «الصين والشرق الأوسط: ملامح مقاربة جديدة»، مركز الجزيرة للدراسات (١١ حزيران/يونيو ٢٠١٢)، <<http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/2012611142554206350.htm>>.

(٢٥) رباب يحيى عبد المحسن، «الصين الشعبية ومنظمة التحرير الفلسطينية»، <<http://studies.aljazeera.net/reports>>.

ومنذ رحيل ماو تسي تونغ وشو إين لاي، بدأت الصين تنظر إلى منطقة الشرق الأوسط، ضمن مفهوم استراتيجي جديد، يتلاءم مع عدائها التقليدي للاتحاد السوفياتي. وهو ما حاولت الولايات المتحدة تشجيع الصين عليه، عبر زيارات مسؤوليها ووفود الكونغرس. وقد اتضح الموقف الصيني الجديد، من خلال موقفها من معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية؛ إذ تركز، أساساً، على الفرص التي تتيحها لتقليص الدور السوفياتي في الشرق الأوسط، لا على تأثيرها في الأوضاع العربية عموماً، وفي القلب منها القضية الفلسطينية.

وعلى الرغم من أن الصين اعترفت بالدولة الفلسطينية في عام ١٩٨٨، أي قبل أربع سنوات من إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل؛ فقد لوحظ، في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، وجود اتجاه نزولي في الموقف الصيني إزاء القضية الفلسطينية. فعوضاً عن تمسكها برؤية مبدئية منسجمة إزاء حل القضية الفلسطينية؛ فإنها أخذت تقترب تدريجاً من المواقف المهادنة لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وهو الموقف الذي انطوى على تنازلات صينية. فبعد أن كانت الصين تعلن أنها لن تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، ما دامت الأخيرة لا تزال تحتل الأراضي الفلسطينية، وبعد أن كانت ترى في إسرائيل «أداة استعمارية»، لا بد من العمل على القضاء عليها، فإنها أقامت مع إسرائيل علاقات دبلوماسية، في شباط/فبراير ١٩٩٢، وهو ما انطوى على تبدل في الموقف الصيني إزاء قضية العرب الأولى. كما ظلت الصين تعتبر التفاوض هو الحل الوحيد، وتؤيد تسوية تفاوضية تتفق عليها الأطراف المعنية.

وعلى الرغم من التأييد الصيني لتسوية تاريخية للصراع العربي - الإسرائيلي، فقد كانت الصين تتعمد الابتعاد من تفاصيل هذه العملية التي كانت تعتبرها تحت الوصاية المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية. وكان الموقف الغالب للصين هو التأييد من بعد لكل ما هو متصل بالمفاوضات العربية - الإسرائيلية دون التدخل المباشر في تفاصيلها، مع الاستمرار في نسج علاقات قوية مع كل أطراف الصراع دون الانحياز لأحد في مواجهة الآخر<sup>(٢٦)</sup>.

ولذلك أيضاً لم يكن للصين دور في ما يُعرف باللجنة الدولية الرباعية المشكّلة من الولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، التي تستهدف متابعة ما يتصل بالمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية. وما يلفت النظر هنا مشاركة الصين، بناء على دعوة أمريكية، في مؤتمر أنابوليس الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بغرض إحياء عملية تفاوض فلسطينية - إسرائيلية تنتهي بإعلان الدولة الفلسطينية، أو على الأقل، تحدد ملامحها النهائية. وفي هذا المؤتمر، طرح وزير خارجية الصين رؤية شاملة لما اعتبره تعزيز أسس السلام في الشرق الأوسط. وقد تضمنت خمسة مبادئ على النحو التالي<sup>(٢٧)</sup>:

١ - احترام التاريخ، ونظراً إلى ما يشهده الشرق الأوسط من تغيرات عميقة، يجب على الأطراف المعنية أن تواجه الواقع، وأن تتخذ خطوات جريئة تتماشى مع

(٢٦) حسن أبو طالب، «الصين والشرق الأوسط.. بين رمزية السياسة وتكامل الاقتصاد»، السياسة الدولية، السنة ٤٤، العدد ١٧٣ (تموز/يوليو ٢٠٠٨)، ص ١٤٣.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٤٤.



تيار العصر، ومن ثم، فمن المهم الشروع في عقد مفاوضات حول قضايا الوضع النهائي.

**تقدم الصين نفسها كصديق لكل من فلسطين وإسرائيل، وتعتبر أن ذلك يمكنها من تأدية دور إيجابي وحيادي وأكثر صدقية من الموقف الأمريكي، المتحيز دائماً لإسرائيل، في مساعي حل القضية الفلسطينية.**

٢ - نبذ العنف وإزالة العقبات ومواصلة الالتزام الصارم بمحادثات السلام، فالقوة لا يمكنها أن تحقق سلاماً دائماً.

٣ - دفع محادثات السلام بطريقة كلية ومتوازنة وتوفير البيئة المؤدية لنجاحها. وبما أن هناك ارتباطاً بين القضية الفلسطينية وقضايا الصراع العربي - الإسرائيلي الأخرى، لذلك ينبغي استئناف محادثات السلام بين إسرائيل وكل من سورية ولبنان، حتى يمكن لهذه المحادثات ولمثيلاتها الفلسطينية - الإسرائيلية أن تساندا وضع بعضها البعض.

٤ - إعطاء أولوية للتنمية وتعزيز التعاون من أجل تدعيم أساس محادثات السلام، ومن هنا تأتي أهمية قيام المجتمع الدولي بزيادة المساعدات الإنسانية ومساعدات التنمية إلى فلسطين، وإيجاد تعاون اقتصادي إقليمي كمدخل لضمان الأمن الإقليمي.

٥ - بناء توافق وزيادة الإسهامات وتعزيز مساندة عملية السلام، إذ ينبغي على المجتمع الدولي أن ينفذ تعاوناً وثيقاً ويقيم آلية متعددة الأطراف لتسهيل ومساندة محادثات السلام.

وقد شجعت البلدان العربية الصين على القيام بدور أكبر في منطقة الشرق الأوسط، ورأت أن ذلك قد يؤدي إلى إعادة هيكلة النظام العالمي بما يعيد تحقيق التوازن في العلاقات الدولية، وهي نظرت إلى الصين أيضاً كسوق حالية ومستقبلية كبيرة لمنتجاتها، سواء من النفط ومشتقاته أو كملجأ آمن لرؤوس الأموال والاستثمارات.

أما بالنسبة إلى العلاقات الصينية - الإسرائيلية، فلها جذور تاريخية ترجع إلى الوجود اليهودي في الصين بدءاً من القرن السابع الميلادي وحتى العصر الحاضر، وكانت إسرائيل أول دولة شرق أوسطية تعترف بالصين الشعبية عام ١٩٥٠، ولكنها كانت آخر دولة تقيم معها الصين علاقات دبلوماسية في عام ١٩٩٢. ومنذ تأسيس تلك العلاقات، حصلت زيارات متبادلة متعددة بين كبار المسؤولين في البلدين. وعقب وصول حزب الليكود إلى السلطة عام ١٩٩٦، كانت الصين قلقة من جراء توقف عملية السلام في الشرق الأوسط، إلا أن العلاقات بين البلدين لم تواجه مشاكل كبيرة بسبب التزام إسرائيل بسياسة (صين موحد)، ولم تكن هناك اختلافات بين الأحزاب السياسية الإسرائيلية حول تطوير العلاقات مع الصين<sup>(٢٨)</sup>.

يهدف الانفتاح الصيني على إسرائيل إلى الحصول على التكنولوجيا المتطورة في مجال الصناعة والزراعة وفي المجال العسكري على وجه الخصوص. وقد أدت هذه العلاقة وبيع إسرائيل تكنولوجيا عسكرية أمريكية متطورة إلى الصين إلى اعتراضات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبخاصة في عام ٢٠٠٥.

ولعل البلدان العربية شعرت بمدى التقدم في العلاقات الصينية - الإسرائيلية عندما رفضت الصين التوقيع في العام ٢٠١٠ على وثيقة مشتركة تعدّ القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المقبلة، وذلك في أعمال الدورة الرابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي - الصيني<sup>(٢٩)</sup>. وبرغم ذلك، فقد حرصت الصين على أن تكون مواقفها متوازنة تجاه أطراف الصراع العربي - الإسرائيلي، وهي إسرائيل والسلطة الفلسطينية والبلدان العربية الأخرى ذات الصلة، كما أنها تضع في حساباتها القيام في مرحلة ما بالوساطة، ولذلك فهي حريصة على علاقاتها التقليدية مع البلدان العربية من جانب، والتعامل مع إسرائيل من جانب آخر.

إن الموقف الصيني المتوازن ربما لا يجعل من الدور الصيني في قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي محل ترحيب داخل إسرائيل، ووفقاً لجيرالد ستينبيرغ أستاذ العلوم السياسية في جامعة بار إيلان في إسرائيل، «فإن الصينيين يحاولون أن يكونوا أوروبيين. إنهم يحاولون أن يكونوا فاعلين عالميين، والطريق نحو التحول إلى لاعبين عالميين يمر عبر الادعاء بأن لديهم ما يقدمونه. إن للصين علاقات تجارية جيدة مع إسرائيل، ولكن هناك فجوة ضخمة في ما يتعلق بفهم طبيعة المنطقة. فالصين ليس لديها الصلات ولا الآليات ولا ميراث من التدخل في قضايا المنطقة، كما أنه لا توجد دولة باستثناء الولايات المتحدة تحظى بثقة من الجانبين للعمل كراعٍ للسلام، وخصوصاً بالنسبة إلى إسرائيل التي ترى أنها يساء فهمها في عالم لا يفهم الوضع الإسرائيلي كما تفعل الولايات المتحدة. ولم تعترف الصين بإسرائيل إلا عندما أدركت أن القوى الكبرى تعد لمؤتمر مدريد للسلام ففضلت ألا تبقى وحيدة»<sup>(٣٠)</sup>.

## رابعاً: متغيرات السياسة الخارجية الصينية تجاه قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي

جذبت الثورات التي حدثت في بعض البلدان العربية في ما أُطلق عليه الربيع العربي انتباه دوائر صنع القرار الصيني، كما جذبت انتباه الأكاديميين. ويرى الباحث الصيني «لي وي تيان» أن «التوازن السياسي في منطقة الشرق الأوسط اتخذ ثلاثة أشكال هي الصراع بين التيارات الدينية والعلمانية، والتناقضات الطائفية في منطقة الشرق الأوسط، وتنافس بعض دول المنطقة

(٢٩) مدحت أيوب، «استعادة التوازن.. الثورات العربية وإعادة تعريف نمط الصعود الصيني، تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية»، السياسة الدولية، السنة ٤٨، العدد ١٩٠ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢)، ص ٢٤ - ٢٥.

World Time (7 May 2013), <<http://world.time.com/2013/05/07>>.

(٣٠)

كتركيا وإيران على النفوذ الجيوسياسي. ومن ثم فإن على الصين لتدافع عن مصالحها في منطقة الشرق الأوسط أن تنتقل من الاستجابة السلبية الدبلوماسية، إلى استجابة أكثر إيجابية، وأن تستخدم قوتها الناعمة، وأن تنتهز الفرصة لتوسيع مجال الاستثمارات»<sup>(٣١)</sup>.

وعلى المستوى الرسمي، أخذت الصين في بداية التطورات السياسية موقفاً متحفظاً صامتاً، وهو ما فُسر في البداية بأنه خشية من انتقال عدوى هذه الأحداث إليها، إلا أنها سعت عقب تلك التطورات السياسية في المنطقة إلى صوغ دبلوماسية جديدة في تعاملها مع الفاعلين الجدد في المنطقة لتأمين المصالح المشتركة والبحث عن آليات أخرى للتعاون مع البلدان الأخرى التي تمر بمراحل انتقالية في المنطقة كتونس ومصر وليبيا واليمن.

وقد أدلى رئيس الوزراء الصيني وين جيا باو بتصريح قال فيه إن «مطالب الشعوب في دول الثورات العربية يجب أن تُحترم، وأنها يجب ألا تُواجه بالعنف». وتزامن ذلك مع تصريحه أيضاً بأن الصين تقف عند مرحلة مفصلية، يهدد فيها تجاهل ضرورات الإصلاح السياسي بإهدار ما أنجزته في مجالي التنمية والاقتصاد، مما يعرض المجتمع لتجارب ذات تداعيات كارثية<sup>(٣٢)</sup>. وفي الإطار ذاته، ذهب مارتن جاك مؤلف كتاب: **عندما تحكم الصين العالم** إلى أن مستقبل الصين سوف تحدده تفاعلات المجتمع والسياسة والاقتصاد بداخلها. وسوف يركز هذا المستقبل بشكل كبير على تجربتها التاريخية الفريدة، وعلى رصيدها الثقافي والحضاري<sup>(٣٣)</sup>.

أما في الحالة السورية، فقد كان الموقف الصيني أكثر وضوحاً وقوة، إذ اتبع دبلوماسية الحضور السياسي من خلال استخدام حق الفيتو بالاشتراك مع روسيا، ما أدى إلى إسقاط ثلاثة مشروعات قرارات في مجلس الأمن لإدانة النظام السوري ومعاقبته.

والدافع الحقيقي لاستخدام الفيتو في مجلس الأمن في الأزمة السورية هو المعارضة الصينية، بالتنسيق مع روسيا، للانفراد الأمريكي - الأوروبي بتقرير مصير بعض الأنظمة في منطقة الشرق الأوسط. كما أن سقوط سورية سيؤدي إلى تحكم الغرب في مركز الشرق الأوسط، ويجعل الضغط الغربي برمته مسلطاً على إيران، ما يهدد إمدادات النفط للصين<sup>(٣٤)</sup>.

وإذا كانت الصين في الأزمة السورية تتبع دبلوماسية الحضور، فإن ما يهمها أكثر هو محافظتها على النمو، والوصول الآمن والحر للأسواق الخارجية. وحين تنفجر المشكلات السياسية، وخصوصاً إذا كانت الولايات المتحدة طرفاً فيها، فإن الصينيين يفضلون البقاء على

---

<<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/104/2701>>.

(٣١)

(٣٢) كارن أبو الخير، «الخصوصية الصينية: هل تنجح قيادات بكين في إدارة تحولات مصرية»، **السياسة الدولية**، السنة ٤٨، العدد ١٨٨ (نيسان/أبريل ٢٠١٢)، ص ١٥٩.

(٣٣) Martin Jacques, *When China Rules the World: The Rise of the Middle Kingdom and the End of the Western World* (London: Penguin Books, 2009).

<<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/104/2701>>.

(٣٤)

الحياد أو الامتناع من التصويت<sup>(٣٥)</sup>، وذلك لأن هناك، كما ذكر كيسنجر، توازناً ما بين الصين والولايات المتحدة، من حيث القوة، والامتداد الجغرافي، والخصوصية التاريخية والثقافية، ما يجعل من المستحيل على أي منهما أن تسيطر على الأخرى. ويرى كيسنجر أن الجانبين لن يجنبا سوى الخسارة، إذا تحولت العلاقة بينهما إلى الصدام، وأن عليهما أن يخلقا مناخاً عالمياً يسمح لكل منهما بالحركة والتطور دون صدام<sup>(٣٦)</sup>.

واستناداً إلى ذلك يطالب محللون استراتيجيون أمريكيون الإدارة الأمريكية بتوجه استراتيجي جديد تجاه الصين يجمع بين التعاون والاحتواء، والقيام بعملية مراجعة وإعادة تقييم دورية للمصالح الأمريكية، كلما حدث تطور في الإمكانيات الصينية<sup>(٣٧)</sup>.

وقد تقدمت الصين بمبادرة جديدة لحل القضية الفلسطينية أثناء استقبالها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس الفلسطيني محمود عباس في أيار/مايو الماضي. تقوم المبادرة على تأسيس دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، بناء على حدود ١٩٦٧، مع احترام حق إسرائيل في البقاء ومخاوفها الأمنية المشروعة. وقد أخبر رئيس الوزراء الصيني لي كيجيانغ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أن «القضية الفلسطينية هي القضية المحورية التي تؤثر على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وباعتباري صديقاً لكل من إسرائيل والفلسطينيين، فإن الصين حافظت دائماً على موقف إيجابي وغير متحيز»<sup>(٣٨)</sup>.

**إن أحد مصادر الخلل الراهن في العلاقات العربية - الصينية يعود إلى الطرف العربي؛ فالصوت العربي ليس متجانساً كما ينبغي، كما أن المصالح العربية في ما يتعلق بالتعامل مع الصين ليست متماثلة.**

يمكن تفسير صعود الدور الصيني في منطقة الشرق الأوسط، والرغبة في القيام بدور أكبر في قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي بالأسباب التالية:

١ - سيطرة اللوبي الموالي لإسرائيل على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وهو ما أفقد تلك السياسة صدقيتها، وأوجد فجوة تريد الصين أن تملأها.

٢ - لم يحدث أي تغيير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال فترتي رئاسة أوباما، لعدم حماس الأخير لإجراء أي تغيير.

(٣٥) نورهان الشيخ، «سوريا وميلاد النظام العالمي الجديد»، الأهرام، ٢٠١٣/١/٦.

(٣٦) Henry Kissinger, «The Future of US - Chinese Relations», *Foreign Affairs* (March-April 2012).

(٣٧) Michael D. Swaine, *America's Challenge: Engaging a Rising China in the Twenty- First Century* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2011).

(٣٨) Paul R. Pillar, «China Tip-Toes into Mideast Peace», *Almonitor*, <<http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/05/israel-china-relations-and-the-arab-initiative.html>>.

٣- تقدم الصين نفسها كصديق لكل من فلسطين وإسرائيل، وتعتبر أن ذلك يمكنها من تأدية دور إيجابي وحيادي وأكثر صدقية من الموقف الأمريكي، المتحيز دائماً لإسرائيل، في مساعي حل القضية الفلسطينية التي تعتبرها القضية المحورية ذات التأثير في السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

## خامساً: مستقبل السياسة الخارجية الصينية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي

توجد تخمينات عديدة حول النتائج المستقبلية المحتملة للدور الصيني المتنامي، والقليلون يعتقدون أن الصين لديها طموح عسكري طويل الأمد لتحل محل الولايات المتحدة في الخليج، لكن بالتأكيد توجد لديها رغبة قوية في الحفاظ على مصالحها الحيوية، كالحفاظ على أمن الطرق البحرية التي تستقبل من خلالها النفط من منطقة الخليج<sup>(٣٩)</sup>.

ربما يرى البعض أن الدور الصيني المتصاعد في منطقة الشرق الأوسط يمثل مؤشراً إلى تنافس مع الولايات المتحدة، وقد يراه آخرون فرصة لتحالف مصالح جديد لم يكن موجوداً في الماضي بين الغرب الذي تمثله الولايات المتحدة، والشرق الصاعد الذي تمثله الصين، وهو ما يمكن التوصل من خلاله إلى حلول سلمية لمشكلات المنطقة، وعلى رأسها الصراع العربي - الإسرائيلي.

إن أحد مصادر الخلل الراهن في العلاقات العربية - الصينية يعود إلى الطرف العربي؛ فالصوت العربي ليس متجانساً كما ينبغي، كما أن المصالح العربية في ما يتعلق بالتعامل مع الصين ليست متماثلة؛ كما أن ما لدى العرب من تكنولوجيا لا يشكل دافعاً قوياً لتطوير تلك العلاقات. من ثم، فإن جزءاً مهماً من مسؤولية تطوير العلاقات العربية - الصينية يقع على العرب، ولكن جزءاً آخر يقع على عاتق الصين، وذلك على الأقل لحماية مصالحها التجارية، والنفطية، والاستراتيجية في الوطن العربي. وهناك تحديات مشتركة يواجهها العرب والصينيون في ظل نظام عالمي يصر على «تنميط» العالم في قالب غربي<sup>(٤٠)</sup>.

ويمكن القول إن المصالح الاقتصادية والسياسية الصينية الكبيرة في منطقة الشرق الأوسط ترجّح أن تشهد الفترة القادمة استمراراً في اهتمام السياسة الخارجية الصينية بقضايا الصراع العربي - الإسرائيلي، وهو ما عبّرت عنه المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية من أن «الصين

---

Abdulaziz Sager and Geoffrey Kemp, *China's Growing Role in the Middle East, Implications for the Region and Beyond* (Washington, DC: The Nixon Center, 2010), p. i.

(٤٠) محمد السيد سليم، «السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية»، *الفكر السياسي*، <<http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/7/11nathar.pdf>>.

تريد أن ترى حلاً للصراع بين إسرائيل والفلسطينيين يسمح بتوفير الأمن لإسرائيل وإقامة دولة فلسطينية على أساس تسليم الأراضي المحتلة إلى السلطة الفلسطينية»<sup>(٤١)</sup>.

ومن بين المؤشرات التي توضح الاهتمام الصيني بالدخول كلاعب أساسي في موضوع الصراع العربي - الإسرائيلي استضافة الصين للاجتماع السنوي للجنة الأمم المتحدة للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في العاصمة الصينية بكين يومي ١٨ و ١٩ حزيران/يونيو ٢٠١٣، بمشاركة نحو ١٥٠ ممثلاً وخبيراً من نحو ٥٠ دولة ومنظمة دولية<sup>(٤٢)</sup>.

وقد ركزت القيادة الصينية على دفع عملية السلام المتوقفة بين الإسرائيليين والفلسطينيين منذ عام ٢٠١٠. ورحبت السلطة الفلسطينية بالدور الصيني وتأكيد الصين أن المخرج لتحقيق السلام هو في تحقيق الإرادة الدولية التي تنادي بحل الدولتين. ووفقاً للسفير الفلسطيني لدى الصين، فقد «دعمت الصين بقوة التصويت الأخير في الجمعية العامة، الذي أيد إقامة الدولة الفلسطينية، وإسرائيل هي قوة محتلة لفلسطين باعتراف المجتمع الدولي، والحل أن يستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف لإقامة دولته المستقبلية كاملة السيادة على الأرض التي احتلتها إسرائيل في ١٩٦٧ وتكون عاصمتها القدس الشرقية»<sup>(٤٣)</sup>.

أما في ما يتعلق بمستقبل العلاقات الصينية - الإسرائيلية، فالأرجح أن يكون توجّه وسلوك البلدان العربية عنصراً حاسماً فيها، فإذا استمرت الصراعات الداخلية العربية، فإن ذلك سوف يمهّد الطريق لإسرائيل لتطوير علاقاتها مع الصين. كما أن تطور العلاقات الصينية - الأمريكية أو تدهور العلاقات الصينية - الأمريكية ستكون له تداعياته، إيجاباً أو سلباً، على العلاقات الصينية - الإسرائيلية<sup>(٤٤)</sup>.

## سادساً: توصيات تتعلق بالعلاقات العربية - الصينية

يوضح استعراض السياسة الخارجية الصينية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي وجود عدد من الإشكاليات في العلاقات الصينية - العربية، من بينها وجود علاقات صينية - إسرائيلية قوية. كما توجد إشكاليات ثقافية وإعلامية، من أهمها صعوبة اللغة الصينية بما يحول دون انتشارها في الأوساط العربية وعلى العكس، واعتماد الطرفين العربي والصيني على مصادر المعلومات

(٤١) «هل تسعى الصين للعب دور في عملية السلام بالشرق الأوسط؟» تحرير وترجمة خالد مجد الدين محمد، أخبار مصر، ٢٠١٣/٥/٦، <<http://www.egynews.net/wps/portal/reports?params=229134>>.

(٤٢) جلال شين ومحمد مازن، «مقابلة خاصة: سفير فلسطين لدى بكين: نرحب بدور الصين كلاعب أساسي في حل الصراع العربي - الإسرائيلي»، وكالة أنباء شينخوا، ٢٠١٣/٦/١٩، <[http://arabic.news.cn/chinaarabic/2013-06/19/c\\_132468522.htm](http://arabic.news.cn/chinaarabic/2013-06/19/c_132468522.htm)>.

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) Walid Abdel Hay, «Chinese-Israeli Relations: Markets and Arms», Aljazeera Center for Studies (30 October 2011), <[http://studies.aljazeera.net/resourcegallery/media/documents/2011/12/5/2011125122150257734chinese\\_israeli%20relations.pdf](http://studies.aljazeera.net/resourcegallery/media/documents/2011/12/5/2011125122150257734chinese_israeli%20relations.pdf)>.

والإعلام الغربي في تشكيل رؤيته ومعلوماته عن الآخر، والذي يتسبب في نقل صور مشوهة تؤدي إلى سوء فهم لدى كل طرف عن الآخر.

## إن المصالح الاقتصادية والسياسية الصينية الكبيرة في منطقة الشرق الأوسط ترجح أن تشهد الفترة القادمة استمراراً في اهتمام السياسة الخارجية الصينية بقضايا الصراع العربي - الإسرائيلي.

وتشير المتغيرات الدولية المعاصرة إلى تطور الأثر الصيني في السياسات الدولية الخاصة بالشرق الأوسط، فبعد أن كان هناك ضعف لهذا الأثر لفترة طويلة، وهو الأمر الذي أدى بدوره إلى الحد من التأثير الصيني في الصراع العربي - الإسرائيلي، فإن الدور المستقبلي المؤكد للصين في العلاقات الدولية يتطلب وضوح الرؤية وصوغ استراتيجية عربية للعلاقات مع الصين.

من هنا على البلدان العربية القيام بما يلي:

### ١ - العمل على قيام علاقات عربية - صينية

متماسكة على قاعدة التعاون الحضاري وتبادل المصالح والتحالف في النظام الدولي، والتعاون مع البلدان العربية لتصحيح الميزان الاستراتيجي في الشرق الأوسط، والتعاون في القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك.

٢ - العمل على تصحيح الانطباع الخاطئ الذي سعت إسرائيل والدول الغربية لتكريسه لدى القيادات والمفكرين الصينيين عن منطقة الشرق الأوسط لإبعادها من الخوض في سياساتها، حيث تعرف المنطقة وفق هذه المصادر بأنها مضطربة، وأن قضاياها معقدة جداً ولا يمكن حلها، وأنها مليئة بالمخاطر والجهل، وأنها منبع الإرهاب في العالم سواء الإرهاب الأصولي أو الراديكالي، وأن الصين لا تستطيع التأثير في المنطقة وهي على هذه الحال.

٣ - توسيع التبادل الثقافي بين الصين والبلدان العربية من خلال تبادل المعلومات والوثائق والأفكار بين المؤسسات والأفراد المثقفين في الطرفين، وتطوير التبادل الثقافي وتعلم اللغات لدى الطرفين، وعقد الندوات والمؤتمرات المشتركة بين المؤسسات المتشابهة، وإيجاد قاعدة بيانية واسعة للباحثين والخبراء، وبناء مجموعات عمل من المفكرين والباحثين والخبراء في مختلف المجالات.

٤ - زيادة وتطوير التبادل الاقتصادي، ونقل التكنولوجيا الصينية إلى الوطن العربي.

٥ - منح امتيازات للشركات الصينية للتنقيب عن النفط في بعض البلدان العربية كما هي الحال في السودان.

٦ - إنشاء مناطق تجارة حرة بين الصين والبلدان العربية.

٧ - تشجيع الصين على تطوير دورها في التعامل مع القضية الفلسطينية والضغط على الجانب الإسرائيلي.

٨- ضرورة الحد من التغلغل الإسرائيلي في العلاقات مع الصين على حساب الوطن العربي، والعمل على ألا تؤثر علاقات الصين بالقوى الإقليمية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط - سواء أكانت إسرائيل أم إيران وتركيا - في المصالح العربية.

٩- زيادة التبادل الدبلوماسي والسياسي بين الصين والبلدان العربية.

١٠- تفعيل المنتدى العربي - الصيني من طريق عقد مؤتمرات دورية على مختلف المستويات.

١١- التعاون في القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك، ومنها: حوار وتعاون الحضارات في مواجهة صدام الحضارات، والعمل على تخفيف هيمنة الحضارة الغربية على العالم، وتطبيق القانون الدولي بعدالة ودون تمييز، وإصلاح منظمة الأمم المتحدة، ووقف هيمنة الولايات المتحدة على السياسة الدولية، ومواجهة استحقاقات العولمة الاقتصادية لصالح بناء اقتصادات متنامية ومستقلة □

صدر حديثاً

## تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي

د. أحمد موسى بدوي



يبحث هذا الكتاب في التحولات الحضارية (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية) التي مرت بها الطبقة الوسطى العربية منذ الاستقلال حتى اليوم. وهو يسعى إلى تقديم أجوبة عن مجموعة مسائل تعنى بالطبقة الوسطى العربية، مرتكزاً على عملية تأسيس نظري تغطي مختلف النظريات والاتجاهات الفكرية التي عالجت موضوع الطبقة الوسطى عالمياً.

وفي هذا السياق يعالج الكتاب ظروف نشأة وتبلور الطبقة الوسطى العربية الحديثة، وموقع هذه الطبقة في التركيب الطبقي الراهن في الوطن العربي، وأبرز التحولات الاقتصادية التي أثرت في الطبقة الوسطى العربية في ربع القرن الأخير، والعلاقة بين التحولات السياسية والطبقة الوسطى والثورة في بلدان الربيع العربي.

٤٤٨ صفحة

الثنى: ٢٠ دولاراً

أو ما يعادلها